

Distr.: General
16 May 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البنادان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تأثير تسجيل الضحايا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 11/50، أعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً شاملاً عن تأثير تسجيل الضحايا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتناول التقرير مسألة استخدام تسجيل الضحايا من جانب الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية وغيرها في سبر وتحليل جوانب حاسمة من النزاعات المسلحة وحالات العنف. وينطوي تسجيل الضحايا على تأثير في مجال الحماية، والامتثال للقانون الدولي، والإنذار المبكر، والوقاية، والمساءلة، والوصول إلى الخدمات، والتعويضات، من بين أمور أخرى. ويمكن أن يصبح تسجيل الضحايا، من خلال تعدد سياقاته والجهات الفاعلة فيه ونهجه، جزءاً لا يتجزأ من التصدي للعنف والنزاعات. وينبغي زيادة دعم العمل المضطلع به في هذا الصدد للمساعدة في وقف أو تخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين والضحايا على نحو يكفل حصر جميع الضحايا وتوثيق مصيرهم وأماكن وجودهم، والتعامل مع رفاتهم باحترام وإعادةهم إلى أسرهم وفقاً لعاداتهم.

* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



أولاً- مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 11/50، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تعد تقريراً شاملاً عن تأثير تسجيل الضحايا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- 2- واستنادات المفوضية، لدى إعداد هذا التقرير، من تعاون ومساهمة الدول، وكيانات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها الميدانية المشاركة في أعمال تسجيل الضحايا، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات من المجتمع المدني (لا سيما أعضاء شبكة الجهات الساهرة على تسجيل الضحايا، التي تنسقها منظمة Every Casualty Counts (منظمة التمتع التام للضحايا))، والأوساط الأكاديمية، وخبراء مستقلون. ووردت مدخلات من أكثر من 50 مستجيباً ممن تولوا توثيق معلومات الضحايا على مدى سنوات عديدة، في سياقات مختلفة وفي ظروف صعبة⁽¹⁾.
- 3- وسعت المفوضية، لدى دراستها للمدخلات، إلى تسليط الضوء على أمثلة تبين اتساع وعمق الاستخدامات التي يمكن أن يصب فيها تسجيل الضحايا والتأثير الإيجابي الذي يحدثه في مجال حماية حقوق الإنسان⁽²⁾. وتلقت المفوضية تقارير من مجموعة من الكيانات تستخدم طائفة متنوعة من النهج لتسجيل الضحايا. ورهنأً بشفافية المدخلات التي قدمتها الكيانات لهذا التقرير لتوضيح أساليبها وأهدافها ونطاق عملها، أدرجت أمثلة من عملها في التقرير حتى عندما لم تكن مطابقة لمنهجية المفوضية على نحو كامل.
- 4- ويعد تسجيل الضحايا وسيلة مهمة وفعالة لإعمال مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية. وأوضحت الأمثلة مجموعة متنوعة من التأثيرات المتعلقة بحقوق الإنسان التي يتيحها تسجيل الضحايا، سواء على صعيد الضحايا الأفراد أو أسرهم، أو على صعيد المجتمع المحلي. وتتحقق التأثيرات في مجال الحق في الحياة والصحة والتعليم والانتصاف الفعال، من بين أمور أخرى. ويمكن لتسجيل الضحايا أن ييسر التدابير الرامية إلى الحصول على الغذاء، وحماية الفئات الضعيفة من السكان، والوقاية، والمساءلة، وحرية التنقل. ويمكنه أيضاً تحديده أنماط الضرر وإلقاء الضوء على السلوكيات التي لها أكبر التأثير السلبي على حقوق الإنسان.
- 5- ومع أن تسجيل الضحايا يتيح معلومات عن الأفراد، ويسمح بمتابعة الحالات الفردية، فهو يتيح أيضاً إنشاء قاعدة أدلة لفهم الوضع الأوسع والديناميات المتغيرة. وتستخدم المعلومات، التي كثيراً ما تُسقى في الوقت الحقيقي وتتاح للجمهور، في توجيه القرارات المتخذة على مستويات متعددة ومن جانب مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والمنظمات الإنسانية، والجهات الفاعلة المسلحة، والسلطات، والأمم المتحدة، والأوساط الدبلوماسية. ويصب تجميع المعلومات وتحليلها في أمور منها توجيه الجهود الرامية إلى حماية المدنيين وضمان تمتعهم بحقوقهم ولمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي بعض الحالات التصدي لها.
- 6- ولا تشكل جهود تسجيل الضحايا أمراً مستجداً. ففي إطار الأمم المتحدة، أنشأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في عام 2007 أقدم نظام لتسجيل الضحايا. ومنذ ذلك الحين، استخدمت نظم للأمم المتحدة خاصة بتسجيل الضحايا في حالات النزاع أو غير النزاع، وداخل البلدان

(1) OHCHR, "Call for input: comprehensive report on 'importance of casualty recording for the promotion and protection of human rights'"

(2) وردت 6 مساهمات من دول (أذربيجان، وبوروندي، والسلفادور، وقطر، وكرواتيا، والمكسيك)، ومساهمة من المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي، ومساهمة من أمين المظالم المعني بالأطفال في شيلي، و18 مساهمة من كيانات الأمم المتحدة، و25 من منظمات المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية أو الخبراء المستقلين.

المعنية وخارجها، بما في ذلك في أفغانستان، وأوكرانيا، وجنوب السودان، والصومال، والعراق، وليبيا، ومالي، واليمن، والأرض الفلسطينية المحتلة، وغيرها من المناطق. وأصدرت المفوضية في كانون الأول/ديسمبر 2019 توجيهاتها بشأن تسجيل الضحايا مستندة في ذلك إلى تجربتها الفريدة ككيان للأمم المتحدة يضطلع بتسجيل الضحايا، فضلاً عن تجربة ممارسين آخرين⁽³⁾. ويسهم تسجيل الضحايا الذي تضطلع به المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تنفيذ جدول أعمال مجلس الأمن المتعلق بحماية المدنيين وفي اضطلاع المفوضية بمهامها كراعية لمؤشر الهدف 16-1-2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالوفيات المرتبطة بالنزاعات.

7- ويضطلع بتسجيل الضحايا أيضاً عدد كبير من الجهات الفاعلة خارج الأمم المتحدة. وفي هذا التقرير، تقرر المفوضية باتساع نطاق عملية تسجيل الضحايا المضطلع بها في جميع أنحاء العالم، وهو أمر لا يعكس نص التقرير إلا جانباً منه. وتعرب المفوضية عن امتنانها لمن أسهم في التقرير.

ثانياً- ما المقصود بتسجيل الضحايا؟

8- تعرّف المفوضية تسجيل الضحايا بأنه جمع المعلومات المتعلقة بوفيات الأفراد، إلى جانب الإصابات في بعض الحالات، والتحقق منها بصورة منهجية، في حالات العنف، بما في ذلك الاضطرابات والأزمات، والنزاعات المسلحة⁽⁴⁾. ولا يهدف تسجيل الضحايا بالضرورة إلى تحديد قانونية الوفيات والإصابات. ومع ذلك، قد تشير المعلومات المجمعة عن الحالات الفردية، فضلاً عن التحليل الكلي لمعلومات الضحايا، إلى وقوع انتهاكات، كما قد تشير إلى خطورة الإصابات ونطاقها. ويمكن أن تكون أنظمة تسجيل الضحايا خاصة ببعض المواقع والفترات الزمنية وأنواع الحوادث والإصابات. وهي تغطي عادة فترة من الزمن وتهدف إلى أن تكون شاملة. ووفقاً لإرشادات تسجيل الضحايا، يجب أن تُظهر المعلومات المجمعة أن معلومات الضحية متلائمة مع نطاق النظام وأنها تشمل معطيات فريدة عن كل ضحية، عادة ما تكون معلومات تعريف شخصية⁽⁵⁾. وينبغي أن تشمل البيانات والتحليلات الإجمالية التي يُعلن عنها موقع الوفيات أو الإصابات وتاريخها وظروفها، وعدد الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا، وسبب الوفاة، والجهات الفاعلة التي تعزى إليها الوفاة أو الإصابة، وغير ذلك من المعلومات⁽⁶⁾. وقد تختلف كل عملية تسجيل من حيث الطرائق المحددة والنطاق والموارد المتاحة والاستخدام المقصود للمعلومات في سياق تعزيز حقوق الإنسان. وقد تختلف المنهجية التي تطبقها الجهات الساهرة على تسجيل الضحايا خارج الأمم المتحدة في بعض الجوانب، وفقاً لما تمليه أيضاً القدرات والموارد.

9- ووفقاً لتجربة المفوضية، يكون تسجيل الضحايا أكثر فعالية عندما يستوفي ما يلي:

(أ) يستند إلى منهجية شفافة وقوية تضمن دقة البيانات وموثوقيتها وتمكن المستخدمين من تحديد نقاط الضعف والحدود المحتملة للبيانات؛

(ب) يُنفذ بصورة متسقة ومنهجية ودون تحيز؛

(ج) يعتمد على مصادر مستقلة ومتعددة للمعلومات ويقمّم مصداقية وموثوقية كل مصدر؛

(3) OHCHR, "Guidance on casualty recording" (Geneva, 2019).

(4) ينبغي التمييز بين تسجيل الضحايا و"تتبع الضحايا"، الذي يُضطلع به عادة ضمن هيكل عسكري للاسترشاد به في التكتيكات والسلوك وتخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين، انظر: OHCHR, "Guidance on casualty recording"، الصفحة 9.

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه، الصفحة 26.

- (د) يشمل عملية داخلية لمراقبة الجودة بهدف مراجعة المعلومات؛
- (هـ) يُسند المعلومات إلى مصادر متعددة ويستخدم "معياري إثبات" لتقييم المعلومات المتحقق منها⁽⁷⁾؛
- (و) يُعلن عنه في أقرب وقت ممكن؛
- (ز) يربط تحليل معلومات الضحايا بقضايا القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الأوسع نطاقاً.

10- ويُعدّ اتساق وشفافية منهجية التسجيل أمراً بالغ الأهمية في إنتاج معلومات موثوقة وضمن إمكانية استخدامها من جانب الآخرين. فالاتساق والشفافية يتيحان إجراء مقارنات مع مرور الوقت وعبر المتغيرات، مثل المناطق دون الوطنية، وأسباب الوفيات، وعزو الوفاة إلى جهات فاعلة. وعادة ما تؤدي متطلبات التحقق الصارمة إلى أن الأرقام المستخلصة تعادل حدّاً أدنى، الأمر الذي ينطوي على احتمال أن يكون العدد الفعلي للوفيات أو الإصابات أعلى. ويمكن أن تؤدي المنهجية القوية، عند تطبيقها في سياقات تتسم في كثير من الأحيان بانعدام الثقة أو التضليل أو مزيج من هذين العاملين، إلى بروز التسجيل المستقل للضحايا كأحد مصادر المعلومات القليلة الموثوقة.

ثالثاً- تأثير تسجيل الضحايا في حقوق الإنسان

11- من السمات الرئيسية التي يتيحها تسجيل الضحايا أنه يوفر مع مرور الوقت معلومات تركز على الضحايا والحقائق. وفي السياقات المتقلبة التي غالباً ما تنتشر في سياقها روايات متنافسة ومعلومات متباينة بشأن الحالة والجهات الفاعلة، تسهم سجلات الضحايا التي تُجمع على نحو مستقل ووفق منهجية قوية في تعزيز الشفافية من خلال منع انتشار المعلومات المضللة أو فضحها، بموازاة مع توفير معلومات دقيقة وموضوعية. ومن ثم، يمكن أن يشكل تسجيل الضحايا أساساً لاتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة، بل ونقطة التقاء بين الجهات الفاعلة.

12- ويساعد تسجيل الضحايا صانعي القرار والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الإنسانية وغيرهم على بلورة استجابات مناسبة للأضرار المدنية التي تحدث في سياق النزاعات المسلحة والتهديدات التي يتعرض لها الناس أثناء انتشار العنف. وتيسر المعلومات المصنفة التي يتيحها التسجيل، مثل العمر أو الهوية الجنسية أو نوع السلاح أو الموقع الجغرافي، أنواعاً ومستويات متعددة من التحليل.

13- ويشكل تسجيل الضحايا وسيلة فعالة لتركيز انتباه المجتمع الدولي على التكلفة البشرية للعنف. وأسهم تسجيل الضحايا في تحديد الفئات والمجتمعات المحلية الأكثر تضرراً أو عرضة للخطر؛ وتسلط الضوء على مستويات العنف التي تحيط بأحداث محددة، مثل الانتخابات، وتبيان خطر حدوث عنف مماثل في أماكن أخرى أو في المستقبل. ويسلط تسجيل الضحايا الضوء على تباين الآثار بين المناطق؛ ويوضح الاتجاهات والأنماط أو يبرز جوانب من ديناميات النزاع غير المرئية؛ ويسهم في إطلاق تحقيقات بقصد المساءلة والإنصاف؛ ويمكن أن يكشف عن معلومات بشأن سلوك الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك عبر الوقت وعبر المناطق الجغرافية. وغالباً ما تجلب التقارير التي تستشهد بأرقام مستمدة من سجلات الضحايا تغطية إعلامية كبيرة وتلتقطها وكالات الأنباء الدولية.

(7) معيار الإثبات الذي تستخدمه المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سياق تسجيل الضحايا يقوم على "الأسباب المعقولة للاعتقاد". انظر: "Guidance on casualty recording"، OHCHR، الصفحة 31.

14- ويسهم تسجيل الضحايا أيضاً في قياس التقدم المحرز على صعيد تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. وعلى وجه الخصوص، تشكل سجلات الضحايا مصدراً لمعلومات للمؤشر 16-1-2 المتعلق بالوفيات المرتبطة بالنزاعات والمؤشر 16-10-1 المتعلق بعمليات القتل وغيرها من الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين، اللذين تضطلع المفوضية بدور رعايتهما وتصدر بشأنهما أرقاماً سنوية.

15- وتسلط الأمثلة التالية الضوء على تأثير حقوق الإنسان بصورة متنوعة بتسجيل الضحايا. ومع أن الأمثلة أُدرجت ضمن فئات مختلفة، فالعديد منها وثيق الصلة بأكثر من فئة واحدة، والقليل منها يندرج حصراً أو كلياً ضمن عنوان واحد⁽⁸⁾.

ألف- الإنذار المبكر والوقاية والحماية

16- توضح الأمثلة التالية كيف يعزز تسجيل الضحايا الوقاية والحماية عبر السياقات وعلى مستويات متعددة. فعلى سبيل المثال، استُخدم تصاعد عدد الضحايا "كإشارة إنذار" مبكر لتحريك الإجراءات اللازمة لحماية المتضررين والفئات الأكثر عرضة للخطر. وتهدف الإجراءات في المقام الأول إلى الاستجابة للاحتياجات الطارئة على الصعيد الميداني، مما يؤثر تأثيراً إيجابياً على أوجه متعددة من حقوق الإنسان، لا سيما الحق في الحياة.

17- وأشارت كرواتيا في ورقتها إلى السياق الذي أعقب بعض أعنف الحوادث التي وقعت في بداية الحرب في عام 1991، موضحة أن أعداد الضحايا المرتفعة والمتزايدة ساعدت على فهم مستوى العنف ودينامياته، مما أسهم في تحفيز الانخراط السياسي للمجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى الحد من تصاعد حدة النزاع، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى توقيع "هدنة سرايفو"⁽⁹⁾.

18- وتوفر المعلومات المتعلقة بالضحايا التي تجمعها شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى جانب مُنْ ببيانات دوريات قوات الأمم المتحدة، قاعدة أدلة لتحديد علامات الإنذار المبكر في الوقت الحقيقي وتسليط الضوء على النقاط الساخنة الحرجة التي تستلزم تعزيز دوريات الأمم المتحدة وقواعد عمليات مؤقتة⁽¹⁰⁾.

19- وتستخدم كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحليل معلومات الضحايا لإحداث تأثير مماثل، بما في ذلك تنفيذ الحماية المادية التي يتيحها نشر قوات الأمم المتحدة، وإقامة قواعد، ونشر دوريات في المواقع الحرجة ضمن عمليات مشتركة أو انفرادية ضد الجماعات المسلحة. ففي حزيران/يونيه 2022، على سبيل المثال، في أعقاب هجوم شنته عناصر مسلحة في وندا جالي، افتتحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قاعدة عمليات مؤقتة، مما مكنها من زيادة الدوريات في المنطقة والمساعدة في ضمان بيئة آمنة للمدنيين.

(8) ليست كل مبادرات تسجيل الضحايا الموصوفة في التقرير جارية. وتتوقف عملية تسجيل الضحايا على عدة عوامل قد تتغير بمرور الوقت، بما في ذلك السياق والموارد المتاحة.

(9) أدت هدنة 2 كانون الثاني/يناير 1992، المعروفة أيضاً باسم "خطة فانس" أو "اتفاق التنفيذ"، إلى نشر قوة الأمم المتحدة للحماية.

(10) للاطلاع على تفاصيل بشأن تعامل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع البؤر الساخنة، انظر S/2022/689، الفقرات 56-59.

20- واستُخدمت الأرقام المتعلقة بالضحايا التي أتاحتها مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في البيانات الصحفية والتقارير العامة لدق ناقوس الخطر بشأن الوضع في سنجار في أعقاب هجوم آب/أغسطس 2014، الذي شهد بداية الإبادة الجماعية لليزيديين على يد داعش⁽¹¹⁾.

21- وسجل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مقتل مئات المتظاهرين وإصابة الآلاف خلال المظاهرات الجماهيرية التي جرت في عام 2019. وأدت أعمال المتابعة التي اضطلعت بها البعثة باستخدام البيانات في إبراز أنماط الاستخدام الضار للقوة إلى انخفاض كبير خلال المظاهرات اللاحقة لاستخدام الذخيرة الحية وقنابل الغاز المسيل للدموع التي تطلق مباشرة على المتظاهرين، وإلى تحسن الجهود العامة التي تبذلها قوات الأمن لممارسة ضبط النفس. وشملت الآثار الأطول أجلاً إنشاء حكومة العراق مديرية لقوات إنفاذ القانون، أسندت إليها صلاحية ضبط الحشود، بما في ذلك على صعيد التدريب والتزود بالمعدات اللازمين (الهراوات ووسائل حماية الجسم). ولم تكن مثل هذه القوة موجودة من قبل.

22- وتطبق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال معلومات تسجيل الضحايا الخاصة بها في تحديد الجهات الفاعلة والأفراد الضعفاء والمجموعات المعرضة للخطر كوسيلة للتنبؤ بالأماكن التي قد تحدث فيها زيادة في أشكال مختلفة من الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف المرتبط بالنزاع. وتستخدم المعلومات أيضاً لتسليط الضوء على اتجاهات الخسائر البشرية الناجمة عن العمليات العسكرية، مثل الهجمات العسكرية المشتركة التي تشنها القوات الحكومية والجماعات المحلية، واتجاهات عدد هجمات حركة الشباب التي تحدث رداً على ذلك، فضلاً عن حجم الخسائر في الأرواح.

23- وتستخدم منظمات المجتمع المدني تسجيل الضحايا لتعزيز الحماية. وحللت منظمة إنقاذ الطفولة سجلات شاملة لضحايا نزاعات متعددة أعدها مجموعة متنوعة من الدول وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لتبيين التأثير المحدد للأسلحة المتفجرة على الأطفال. وأدى ذلك إلى وضع أول دليل ميداني لإصابات الأطفال الناجمة عن الانفجارات، في ضوء ارتفاع عدد الإصابات الناجمة عن الأنغام والذخائر غير المنفجرة⁽¹²⁾. ويقدم الدليل إرشادات للموظفين الطبيين ممن تعوزهم خبرة سابقة أو تدريب في مجال علاج الأطفال المصابين بجروح خطيرة في حالات النزاع.

24- وفي سياق مباشر آخر متعلق بالحماية، استخدم المكتب الأوروبي لدعم اللجوء سجلات الضحايا المستقاة من مشروع إحصاء الجثث في العراق (Iraq Body Count) لتقييم الوضع الأمني في العراق وتحديد الوضع فيما يتصل بالحماية الدولية⁽¹³⁾. وتسهم مبادرات مثل "قاعدة بيانات الأمن بالأرقام" (Security in Numbers Database)⁽¹⁴⁾ و"قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة" (Aid Worker Security Database)⁽¹⁵⁾، اللتين تُستخدمان لتتبع الحوادث الأمنية المؤثرة على العمل الإنساني،

(11) خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية إلى أن داعش ارتكب جريمة إبادة جماعية، فضلاً عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد اليزيديين. انظر ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بعنوان: "They came to destroy": ISIS crimes against Yazidis", available on the web page of OHCHR (www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/documentation).

(12) Steve Bree and others, *Paediatric Blast Injury Field Manual* (London, Paediatric Blast Injury Partnership and Save the Children, 2019).

(13) European Asylum Support Office, "Country of origin information: Iraq security situation (supplement) – Iraq Body Count – civilian deaths 2012, 2017–2018" (2019).

(14) Insecurity Insight, "The SiND"

(15) Aid Worker Security Database, "About the data"

في مساعدة مسعفي العمل الإنساني على أن يكونوا على دراية أفضل بالسياقات الأمنية غير المستقرة والاستعداد لها. فعلى سبيل المثال، تسهم مثل هذه المبادرات في إرسال تنبيهات وإتاحة بيانات وتحليلات تخطر قطاع العمل الإنساني بالأحداث الرئيسية أو الاتجاهات ذات الدلالة الإحصائية أو التغيرات أو القيم الشاذة التي تُلاحظ في البيئة الأمنية وتتيح معلومات لتقييم المخاطر الأمنية⁽¹⁶⁾. وكان لوثائق منظمة Insecurity Insight (منظمة تحليل بيانات انعدام الأمن) بشأن عدد العاملين الصحيين الذين قتلوا في نيجيريا وجنوب السودان دور فعال في وضع تدابير لتخفيف المخاطر التي تواجهها هذه الفئة، الأمر الذي ساعد على حماية حق السكان المحليين في الصحة.

باء - الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

25- تسهم الجهات الساهرة على تسجيل الضحايا في توفير معلومات قد تشير إلى احتمال وقوع انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. ويمكن استخدام هذه المعلومات لتعزيز الامتثال للقانون الدولي، ولأغراض التدابير التأديبية والمساءلة، بما في ذلك عن طريق تغيير الممارسات والسلوك وتعزيز التدريب.

26- ووصفت السلفادور في تقريرها كيف أسهم تتبع معلومات الضحايا في تدريب قوات الأمن في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت الراهن، يشمل المنهج الدراسي للشرطة، الذي أشرفت على وضعه الأكاديمية الوطنية للأمن العام، مجالي "حقوق الإنسان والقانون التطبيقي"، في حين يشمل المنهج الدراسي العسكري، إضافة إلى القانون الدولي الإنساني، التدريب الدائم على حقوق الإنسان واستخدام القوة.

27- وفي عام 2022، عقدت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي الشرطة الوطنية والجيش لإثارة حالات الانتهاكات المزعومة التي ظهرت من تسجيل الضحايا وللضغط من أجل اتخاذ التدابير التأديبية والقضائية المناسبة. وأتاحت الشعبة أيضاً التدريب لأفراد الشرطة والجيش والمجتمع المدني.

28- ويسهم تسجيل الضحايا في تغيير سلوك أطراف النزاعات المسلحة. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، أنشأت منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 2008 خلية مكلفة بتتبع عدد الضحايا المدنيين من الأفغان تابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وذلك بناء على دعوة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان - التي استندت جزئياً إلى تسجيل للخسائر في صفوف المدنيين - واستجابةً لادعاءات بوقوع إصابات بين المدنيين تسببت فيها القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وعملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وخليّة تتبع عدد الضحايا المدنيين معاً على توضيح ظروف الوفيات بين المدنيين. وأنشأت السلطات الأفغانية خلايا تتبع مماثلة في عام 2012⁽¹⁷⁾. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017، أقرت حكومة أفغانستان سياسة وطنية بشأن الوقاية من الخسائر المدنية والتخفيف من حدتها وخطة لتنفيذها. وفي عام 2017 أيضاً، أنشأ مكتب مجلس الأمن القومي قاعدة بيانات لتتبع الخسائر المدنية المرتبطة بالنزاع.

(16) استشهدت الجهات التالية بالوثيقة المعنونة Aid Worker Security Report: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ("More than 140 aid workers killed in 2021 as crises soar worldwide", 12 August 2022)، والمفوضية الأوروبية ("Statement by the High Representative/Vice-President Josep Borrell and Commissioner for Crisis Management Janez Lenarčič on World Humanitarian Day 2020", 18 August 2020)، والجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار 125/75).

(17) UNAMA and OHCHR, *Afghanistan: Annual Report 2012 – Protection of Civilians in Armed Conflict* (Kabul, 2013).

29- وتضطلع بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا بعملية تسجيل شامل للضحايا المدنيين والإبلاغ عنها علناً منذ عام 2014. وتسمح سجلات الضحايا للمجتمع الدولي بأن يكون على علم تام وفوري بنطاق وحجم الخسائر البشرية الناجمة عن النزاع. وتتيح سجلات الضحايا أيضاً إجراء ما يلزم من تحقيقات، الأمر الذي يمكّن البعثة من توثيق انتهاكات القانون الدولي.

30- وفي عام 2022، وثقت المفوضية في اليمن حوادث عنف مرتبطة بالنزاع أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين. وشملت المعلومات المجمعّة استقصاء أسباب الوفاة (مثل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، والغارات الجوية، واستخدام الأسلحة المتفجرة أثناء الاشتباكات البرية) وربطها بالجهة المتسببة. وأظهر تحليل سجلات الضحايا في فترة الهدنة، بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر 2022، وحتى نهاية عام 2022، أن تعليق الغارات الجوية من جانب التحالف الذي تقوده السعودية وانخفاض استخدام الأسلحة المتفجرة أدى إلى انخفاض كبير في عدد الضحايا المدنيين. ومع ذلك، لم تتخفّض الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن إطلاق النار من جانب مقاتلي حركة الحوثيين، وسُجّلت زيادة في استخدام للطائرات المُسيّرة القصيرة المدى. واستمرت الخسائر المسجلة في صفوف المدنيين بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وأظهرت التحقيقات الإضافية أن العديد من الحوادث تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وأن الأطراف لم تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين. وتشر المفوضية بانتظام أرقامها المتعلقة بالضحايا المدنيين وتتعاون مع الأطراف للدعوة إلى تحسين الامتثال للالتزامات الدولية.

31- وفي هايتي، أشارت سجلات الضحايا التي تحتفظ بها الأمم المتحدة إلى وفاة ما لا يقل عن 160 سجيناً في عام 2022. ودفع ذلك المفوضية إلى إجراء تحقيقات كشفت أن الوفيات نجمت عن ظروف الاحتجاز، بما في ذلك استمرار عدم كفاية الأغذية والمياه والأدوية والمرافق الصحية، ويعزى ذلك جزئياً إلى عنف العصابات الذي يحول دون الوصول إلى المعونة الإنسانية. واستناداً إلى هذه الوثائق، دعا فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك المفوضية، وأصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون إلى تمكين سجون البلد من الحصول على إمدادات من الغذاء والدواء لحماية حق السجناء في الحياة.

32- وفي العراق، كشفت بيانات الضحايا التي تحتفظ بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن إقدام التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة على قصف مبنى في منطقة الجديدة في الموصل في آذار/مارس 2017 أسفر عن مقتل أكثر من 100 مدني. وفي وقت لاحق، أقر التحالف بأن "غارة جوية أمريكية كان لها دور في هجوم 17 آذار/مارس"⁽¹⁸⁾. وأتاحت الدروس المستفادة من ذلك الحادث إدخال تعديلات على إجراءات القوات التي تقودها الولايات المتحدة بهدف الحد من الخسائر في صفوف المدنيين أثناء القتال في الموصل⁽¹⁹⁾.

33- وفي عام 2015، بدأت أعمال الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وفي عام 2022، طلب مجلس الأمن أن تتقاسم البعثة تجربتها وما استفادته من دروس من عملية حصر الخسائر مع السلطات الوطنية، لدعم وضع سياسات وآليات لرصد الضحايا المدنيين من الصوماليين والتخفيف من حدتها والوقاية منها⁽²⁰⁾.

International Committee of the Red Cross, "Iraq, the battle for Mosul" (citing Michael R. Gordon, (18) "New ISIS tactic: gather Mosul's civilians, then lure an airstrike", *New York Times*, 30 March 2017). See Tara Copp, "US-led coalition adjusts tactics to counter Islamic State forcing civilians into targeted buildings", *Stars and Stripes*, 30 March 2017.

(19) المرجع نفسه.

(20) قرار مجلس الأمن 2628 (2022)، الفقرة 11.

34- وتشارك منظمات المجتمع المدني أيضاً في جعل تسجيل الضحايا يؤثر في زيادة الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن بين الأمثلة العديدة على ذلك العمل الذي يضطلع به مركز دراسات العالم الثالث التابع لجامعة الفلبين من أجل تسجيل وتعميم معلومات بشأن القتلى الذي يسقطون على يد قوات الأمن في البلد في سياق مكافحة المخدرات، ودعوته إلى الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان⁽²¹⁾.

جيم - المساءلة

35- تساعد سجلات الضحايا الدول على الوفاء بالتزامها بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من خلال توجيه الانتباه صوب الحوادث التي قد يكون قد وقع فيها انتهاك. وقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات وتعزيز المساءلة.

36- ففي جنوب السودان، في عام 2022، سجلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مقتل 42 مدنياً في ولاية واراب، سقطوا في المقام الأول بسبب الإعدام خارج نطاق القضاء، مما أدى إلى إيلاء الأولوية للتعاون مع السلطات على المستوى الوطني ومستوى الولايات لضمان وقف عمليات الإعدام، والضغط من أجل إجراء تحقيقات والتأكد من تقديم الجناة إلى العدالة.

37- واستخدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة بيانات الضحايا المستقاة من عدة مصادر، بما في ذلك الأمم المتحدة، في تحقيقها بشأن استخدام القوة ضد المحتجين في غزة على امتداد الحدود مع إسرائيل⁽²²⁾. وتُدرج السجلات المفصلة والمصنفة للضحايا، التي تشمل اسم الضحايا وسنهم وانتماءهم ووضعهم وتاريخ الوفاة ووقتها وسببها، في التقرير العام للجنة وتُقاسم مع آليات المساءلة الدولية والوطنية.

38- واستُخدم تسجيل الضحايا أيضاً في دعم جهود المساءلة التي اضطلع بها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ووثق الفريق مقتل عدة مئات من الأشخاص في معسكر سبايكر وفي سجن بادوش في حزيران/يونيه 2014، فضلاً عن الحوادث التي استهدفت الأقليات العرقية والدينية، واستند إلى هذا التوثيق كأساس لتحقيقات الفريق في هذه الحوادث.

39- وعلاوة على ذلك، استند إلى سجلات الضحايا التي أتاحتها مشروع "الحروب الجوية" (Airwars) في أكثر من 70 في المائة من التحقيقات الداخلية التي أجرتها الولايات المتحدة بشأن سقوط ضحايا مدنيين في الغارات الجوية المنفذة في الجمهورية العربية السورية والعراق منذ عام 2014⁽²³⁾.

(21) تظهر الأشكال البيانية الدورية ملخصاً لعمليات القتل المرتبطة بالمخدرات مصنفة حسب العمر والجنس (https://twitter.com/DahasPH). وقد استُخدمت بياناتها في تقارير وزارة خارجية الولايات المتحدة (United States, Department of State, 2021 Country Reports on Human Rights Practices: Philippines (2021))، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/44/22، الفقرة 19)، وهيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch، "Philippines events of 2022")، فضلاً عن وسائل الإعلام المختلفة، لزيادة الوعي بالتكلفة البشرية للحرب على المخدرات وضرورة احترام حقوق الإنسان.

(22) انظر: the conference room paper containing the detailed findings of the independent international commission of inquiry on the protests in the Occupied Palestinian Territory, available on the web page of OHCHR (www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-iop/opt).

(23) Combined Joint Task Force – Operation Inherent Resolve, Public Affairs Office, "Civilian casualty assessment", 10 March 2022.

40- وفي حالات أخرى، أسهمت جهود منظمات المجتمع المدني في مجال تسجيل الضحايا في عمل لجان التحقيق الدولية والوطنية والمحاكم الدولية والأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، استخدمت بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة سجلات الضحايا التي تحتفظ بها منظمة بتسليم لحقوق الإنسان⁽²⁴⁾؛ واستُخدمت سجلات الضحايا المستقاة من مشروع إحصاء الجثث في العراق في تحقيق للمحكمة الجنائية الدولية⁽²⁵⁾، وفي تحقيق أجرته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في العراق في عام 2016⁽²⁶⁾، وفي تحقيق لمكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق⁽²⁷⁾.

دال- الحماية من الذخائر المتفجرة والأسلحة

41- من التأثيرات التي تكتسي طابعاً مباشراً وإيجابياً قوياً على الحق في الحياة والصحة وحرية التنقل استخدام معلومات تسجيل الضحايا في عمليات إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وغيرها من الذخائر غير المنفجرة. فتسجيل سبب الوفيات والإصابات إلى جانب معلومات عن مكان وتاريخ سقوط الضحية وعمرها وجنسها، من بين معلومات أخرى، يتيح معلومات مهمة للجهات التي يمكنها تقديم الاستجابة اللازمة في هذا الصدد.

42- وفي اليمن، كشفت سجلات المفوضية بشأن الضحايا أن الأطفال، ومعظمهم من الفتيان، يمثلون ثلاثة أرباع جميع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الناجمة عن الألغام والذخائر غير المنفجرة، كما تضمنت السجلات تحديد مواقع الحوادث. واستُخدمت النتائج لتذكير الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي التي تقتضي تسجيل الألغام الأرضية ووضع علامات عليها وإزالتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وإيلاء عناية خاصة للتقليل إلى أدنى حد من الآثار العشوائية للألغام الأرضية.

43- وفي الصومال، استفادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من معلوماتها المتعلقة بتسجيل الضحايا لتحليل أثر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تستخدمها حركة الشباب⁽²⁸⁾. وشمل ذلك معلومات وإحصاءات عن نوع الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع واستخدامها وموقع استخدامها، وتقاصيل عن المتضررين وتاريخ سقوطهم، الأمر الذي أتاح تحليلاً مقارناً عبر الزمن. وعلى وجه الخصوص، استنتج من التحليل أن هذه الهجمات أصبحت سبباً مهماً من أسباب الإعاقة، مما يبرز الحاجة إلى إعطاء الأولوية لإعمال الحق في الصحة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الصومال وتعزيزهما. وأفاد التحليل أيضاً عمل الوكالة الوطنية للإعاقة في البلاد، التي وسعت قدرتها على البحث والدعوة فيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة اليدوية.

(24) A/HRC/12/48، الفقرات 181 و185 و352 و353 و357؛ وA/HRC/29/52، الفقرات 37 و69 و70.

(25) استخدم مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أرقام مشروع إحصاء الجثث في العراق لتقييم العدد الإجمالي للضحايا خلال العمليات العسكرية التي جرت في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2003 ولتحديد خطورة جرائم الحرب المزعومة (International Criminal Court, the response of the Office of the Prosecutor to communications) (received concerning Iraq, 9 February 2006, p. 6).

(26) United Kingdom, *Report of a Committee of Privy Counsellors: the Report of the Iraq Inquiry – Volume XII* (London, 2016), paras. 53, 103, 203, 220, 227, 238, 244–246 and 272.

(27) UNAMI Human Rights Office and OHCHR, *2010 Report on Human Rights in Iraq* (Baghdad, 2011), pp. iii, 3 and 10.

(28) UNSOM and OHCHR, “Shattering the foundation of peace, security and human rights in Somalia: the use of improvised explosive devices by Al-Shabaab – 1 January 2020–31 December 2021”

44- وتتولى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وشركاؤها في المسؤولية جمع واستخدام المعلومات الرقمية للضحايا المتضررين من الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويُسترد بتحليل بيانات ضحايا الذخائر المتفجرة في تحديد أولويات أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام (التوعية بالمخاطر، وإزالة الألغام، ومساعدة الضحايا)، ويتيح ذلك رصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، فضلاً عن تعزيز جهود الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء في المحافل ذات الصلة بالمعاهدات من أجل تحسين تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام⁽²⁹⁾.

45- وفي أفغانستان، اضطلعت منظمة مكافحة العنف المسلح بتجميع وتحليل سجلات الضحايا التي جهزتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الأمر الذي بيّن أنه بين عامي 2016 و2020، شكّل الأطفال 37 في المائة من جميع الأشخاص الذين سقطوا قتلى جراء الغارات الجوية.

46- وتتيح بيانات الضحايا أيضاً تحديد أنماط الضرر الذي تتعرض له مختلف الفئات الديمغرافية بسبب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان⁽³⁰⁾، في حين تستخدم منظمة مكافحة العنف المسلح بيانات الضحايا لتقييم فعالية معاهدة تجارة الأسلحة في الحد من الخسائر المدنية الناجمة عن الأسلحة المتفجرة⁽³¹⁾.

47- ووفرت هذه المعلومات أدلة لدعم جهود الدعوة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة والدول لتحسين حماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهي جهود تُوجت باعتماد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

هاء - الاستجابة الإنسانية

48- توفر بيانات الضحايا قاعدة أدلة لدعم تحليل الاحتياجات الإنسانية وتخطيط الاستجابة والبرمجة وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتتيح هذه البيانات لأوساط العمل الإنساني الاضطلاع بعملية مستنيرة وذات تحضير جيد، بهدف إنقاذ الأرواح، وضمان السلامة والأمن، وتخفيف المعاناة، ورد الاعتبار لكرامة الأشخاص.

49- وفي عام 2023، استخدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء في مجال العمل الإنساني معلومات تسجيل الضحايا المدنيين التي قدمتها كيانات الأمم المتحدة في استعراضه السنوي للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية في أوكرانيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، واليمن. وتسهم المعلومات الرقمية المتعلقة بالضحايا، المصنفة بحسب المواقع والهوية الجنسانية والعمر، في دعم أنشطة الاستجابة التي تركز على التخفيف من مخاطر وقوع إصابات بين المدنيين، مثل تلك الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

(29) Mine Action Service, "Interactive dashboard of the UN Mine Action Strategy"

(30) United Nations Institute for Disarmament Research, "Gendered impacts of explosive weapons in populated areas", fact sheet

(31) Jennifer Dathan, *Explosive Weapons and the Arms Trade Treaty: Assessing the Effectiveness of the Arms Trade Treaty on Reducing Civilian Harm from Conventional Explosive Weapons* (London, Action on Armed Violence, 2023)

50- وفي الصومال، اعتمد الفريق القطري للعمل الإنساني مذكرة توجيهية متعلقة بحماية المدنيين أعدها فريق حقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في عام 2022 استناداً إلى تحليله لاتجاهات معلومات الضحايا. وتمثل هذه المذكرة الوثيقة الأولى من نوعها التي تُعتمد في الصومال بشأن إحاطات الجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني وأوجه استجابتها في مجال حماية المدنيين.

51- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تستند خطة الاستجابة الإنسانية لعامي 2023 و2024 إلى حد كبير إلى بيانات الضحايا والمعلومات المقدمة من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، في جنوب السودان، تقدم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بيانات عن الضحايا إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومجموعة الحماية لكي يُسترد بها في عمليات البرمجة، بما في ذلك من خلال الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية.

52- وتستخدم منظمات المجتمع المدني أيضاً المعلومات المتعلقة بالضحايا لتحديد الاحتياجات الإنسانية وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة. فعلى سبيل المثال، استخدمت منظمة Omeria Community Development (منظمة Organization أوميريا للتنمية المجتمعية)، التي تعمل في بونتلان وجنوب غرب الصومال، سجلاتها المتعلقة بالضحايا لتحديد الناجين الأكثر احتياجاً للمساعدة، بمن فيهم الأرمال والأيتام والأطفال المشردون، وقدمت لهم المساعدة المالية.

واو - المشاركة السياسية وجهود الدعوة

53- يُسترد بسجلات الضحايا في المفاوضات وجهود الدعوة والمشاركة من أجل النهوض بحقوق الإنسان في سياق طائفة من الحالات، ويتيح ذلك قاعدة أدلة بشأن نطاق الضرر (المدني) المتكبد وحجمه وشدته.

54- وفي عام 2019، ذكرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن أعداد الضحايا المسجلين لديها قد بلغت مستوى صارخاً قدره 100 000 حالة وفاة⁽³²⁾. وأبلغت المفوضية مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2022 بأن تحليلها الخاص للبيانات المتعلقة بالضحايا المدنيين يشير إلى وفاة أكثر من 300 000 مدني خلال السنوات الـ 10 الماضية جراء النزاع في الجمهورية العربية السورية⁽³³⁾. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، تتقاسم المفوضية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أرقام الوفيات عندما يتصاعد العنف أو النزاع المسلح، لإدراجها في الإنذارات الإنسانية، والأنباء العاجلة، وتقارير الحالة، والمواد المماثلة. واستخدم كبار مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، المعلومات اليومية التي تنشرها المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - بناء على تسجيل الضحايا خلال فترات تصاعد العنف أو النزاع المسلح - كأساس للعمل مع كلا الجانبين. واستخدمت في "لمحة إنسانية" أعدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية معلومات مستقاة من المفوضية عن الضحايا لتبيان

(32) UNAMA, "Afghanistan: 10,000 civilian casualties for sixth straight year", 22 February 2020

(33) قد أمكن إجراء تقديرات إحصائية بفضل عملية تسجيل الضحايا التي اضطلع بها عدد من منظمات المجتمع المدني السورية. انظر: OHCHR, "UN Human Rights Office estimates more than 306,000 civilians were killed over 10 years in Syria conflict", 28 June 2022

عدد الوفيات في كل أسرة وكل حادث وقع خلال نزاع عام 2014⁽³⁴⁾. وتوفر المعلومات والرسوم البيانية الخاصة بالضحايا إحساساً مذهباً بحجم المعاناة ومداهما، مما يحفز على اتخاذ ما يلزم من إجراءات وبذل ما يلزم من جهود في مجال الدعوة والمشاركة على المستويات كافة من المحلي إلى الدولي من أجل إحداث التغيير المطلوب.

55- وفي إطار الأمم المتحدة، يُستند بانتظام إلى معلومات تسجيل الضحايا في المناقشات المتعددة المحاور الرامية إلى الحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين. وتستند التقارير السنوية للأمين العام بشأن حماية المدنيين أيضاً إلى معلومات المفوضية بشأن تسجيل الضحايا. ويسهم ذلك في تركيز الاهتمام على الضحايا المدنيين من خلال تقديم معلومات محدثة عن الحالات ذات الصلة، فضلاً عن معلومات عن وفيات المدنيين في جميع النزاعات التي يشهدها العالم. وتوفر المفوضية، بوصفها الجهة الراعية للمؤشر 16-1-2 لأهداف التنمية المستدامة، القاعدة الموضوعية والتحليلية لجهود الأمين العام في مجال الإبلاغ والدعوة على صعيد الأمم المتحدة من خلال تسجيل الوفيات المرتبطة بالنزاعات. ففي عام 2022، سُجِّلت 16 988 حالة وفاة في صفوف المدنيين في 12 نزاعاً مسلحاً. ويمثل هذا الرقم تزايداً بنسبة 53 في المائة مقارنة بعام 2021 وأول صعود منذ اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015⁽³⁵⁾.

56- ويستخدم المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية سجلات الضحايا لتقديم حجج قائمة على الأدلة في سياق عمله في مجال الدعوة بشأن منع الفظائع على الصعيد العالمي؛ وكثيراً ما يفعل المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية الشيء نفسه في سياق بياناته العامة ولتوضيح عوامل الخطر ومؤشرات الجرائم الفظيعة⁽³⁶⁾.

57- وتُستخدم المعلومات المتعلقة بالضحايا على نحو متواتر في عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بحماية المدنيين⁽³⁷⁾، وهو منتدى عامل ينعقد برعاية مجلس الأمن للنهوض بأعمال المجلس في مجال الحماية. وترد تلك المعلومات أيضاً في كثير من التقارير الخاصة ببلدان بعينها، وفي التقارير المقدمة عملاً بقرار مجلس الأمن 2286(2016) بشأن الهجمات الموجهة ضد العاملين في مجال الصحة وغيرهم، وفي نواتج تحليلية متعددة.

58- ويستفاد من تسجيل الضحايا بصورة فعلية أيضاً عند استخدامه على مدى أفق أطول، كجزء من التقارير الدورية المنتظمة. وتعكس التحديثات الأسبوعية والشهرية لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا حجم العنف المستمر، استناداً إلى بيانات مصنفة بحسب الجنس والعمر والمنطقة الجغرافية وسبب الوفاة. وهي تشمل إحصائيات أسبوعية وأخرى متعلقة بالمجموع التراكمي منذ عام 2014، وكذلك منذ الهجوم المسلح للاتحاد الروسي على أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022.

(34) “As of 24 August, at least 142 families had lost three or more family members in the same incident, for a total of 739 civilian fatalities” (OCHA, “Occupied Palestinian Territory: Gaza emergency humanitarian snapshot (as of 25 August 2014, 8:00 hrs)”, 26 August 2014)

(35) التقريران المقبلان للأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2023) وعن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (2023).

(36) Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect, “Framework of analysis for atrocity crimes: a tool for prevention” (New York, 2014)

(37) Security Council Report, “In hindsight: the informal expert group on the protection of civilians”, 29 July 2016

59- وتقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال معلومات إلى آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وتستخدم المعلومات المتعلقة بالضحايا الأطفال أيضاً في مختلف منتديات التنسيق والتوعية وصنع القرار. ويستخدم فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح المعلومات المستقاة من آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح لاستخلاص استنتاجات بشأن حدوث انتهاكات ضد الأطفال. وتُجمع المعلومات أيضاً في التقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن، الذي تتضمن مرفقاته قائمة بمرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما يشمل أعمال القتل والتشويه.

60- وفي عام 2022، تقاسمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بياناتها المتعلقة بالضحايا مع الدول لتوضيح السياق وإثراء المناقشات في المنتديات المعنية بحل النزاعات ومنعها، مثل قمتي لواندا وأديس أبابا. وقبل الهجوم المسلح الذي حدث في 24 شباط/فبراير 2022، كثيراً ما أُشير إلى بيانات الضحايا المدنيين المستقاة من بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا في سياق المناقشات المتعلقة بتنفيذ ترتيبات مينسك.

61- ويسجل مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة الأشخاص الذين يتوفون أثناء عملية الهجرة. وتخدم البيانات التي تجمعها المنظمة الدولية للهجرة أغراضاً متعددة، بما في ذلك تسليط الضوء على الحالات التي لا يفي فيها المكلفون بالواجب بالالتزامات الدولية، ومساعدة الأسر على معرفة مصير أقاربهم المفقودين وتحديد أخطر المناطق وطرق الهجرة.

62- وكثيراً ما تستخدم منظمات المجتمع المدني أيضاً تسجيل الضحايا في جهود الدعوة لإبراز التكلفة البشرية للنزاعات. فعلى سبيل المثال، ورد أن قرار برلمان المملكة المتحدة المتخذ في عام 2013 والرافض لاقتراح رئيس الوزراء التدخل عسكرياً في الجمهورية العربية السورية قد تأثر بعدد القتلى المدنيين المرتفع في العراق، الذي سلطت عليه الضوء منظمات مثل مشروع إحصاء الجثث في العراق، وبالاعتراف اللاحق بأوجه القصور ذات الصلة⁽³⁸⁾.

63- وبالمثل، استُخدم تسجيل الضحايا المنجز في إطار مشروع بحثي متعلق بحرب تيغري (Tigray War Project) في الدعوة إلى إنشاء لجنة خبراء حقوق الإنسان الدولية المعنية بإثيوبيا في إطار مجلس حقوق الإنسان⁽³⁹⁾. واستُرشد بمعلومات سجلات الضحايا التي تحتفظ بها المنظمة في نقاش برلماني في المملكة المتحدة بشأن النزاع في إثيوبيا⁽⁴⁰⁾، ويرد ذكر تلك المعلومات بانتظام في وسائل الإعلام الدولية.

64- وأورد مشروع الحروب الجوية أنه بعد سنوات من الدعوة والعمل المستنديين جزئياً إلى النتائج التي توصل إليها المشروع بشأن الخسائر البشرية في الجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وليبيا، واليمن، أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية خطة عمل للتخفيف من الأضرار المدنية والاستجابة لها في آب/أغسطس 2022⁽⁴¹⁾. وتهدف الخطة إلى التخفيف من الأضرار المدنية الناجمة عن عمليات جيش الولايات المتحدة وتناول موضوعها، كما تتضمن عدة توصيات تستند إلى النتائج المستخلصة من تقييمات تسجيل الضحايا⁽⁴²⁾.

(38) معلومات مقدمة من مشروع إحصاء الجثث في العراق Iraq Body Count، ص. 4.

(39) تقرير مقدم من Tigray War Project (Ghent University) وEvery Casualty Counts، ص. 2.

(40) United Kingdom, Parliament, "Conflict in Ethiopia: volume 722: debated on Wednesday 16 November 2022"

(41) United States, Department of Defense, "Civilian Harm Mitigation and Response Action Plan (CHMR-AP)", 25 August 2022.

(42) Airwars and others, "Civil society guidance for the Civilian Harm Mitigation and Response Action Plan (CHMRAP) – NGO recommendations: July 2022"

زاي - جبر الضرر

65- توضح الأمثلة الواردة أدناه كيف يمكن للمجتمع المدني أن يدعم الدول في الوفاء بالتزامها بتقديم تعويضات لضحايا انتهاكات القانون الدولي⁽⁴³⁾.

66- ففي إسرائيل وأيرلندا الشمالية، فضلاً عن كوسوفو⁽⁴⁴⁾، استخدم المجتمع المدني سجلات الضحايا لإحياء ذكرى المتوفين. وعلى سبيل المثال، يوثق كتاب *Lost Lives* (الأرواح المفقودة) وفق ترتيب زمني كل حالة وفاة عنيفة نتجت عن نزاع أيرلندا الشمالية من عام 1966 إلى عام 1999. ويشمل ذلك الاسم وتاريخ الوفاة والمكان والمهنة والدين والعمر والحالة الاجتماعية لأكثر من 3 700 شخص، إلى جانب ملخص لظروف وفاتهم⁽⁴⁵⁾. ووفقاً للمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، كان لهذا الكتاب تأثير واسع النطاق، بما في ذلك على الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية في أيرلندا، ويمكن كلا الطائفتين من تقاسم معاناتهما⁽⁴⁶⁾.

67- وأُخذت مبادرة مماثلة في كوسوفو، إذ نشر مركزا القانون الإنساني في صربيا وكوسوفو في عام 2011 كتاب *Kosovo Memory Book* (ذاكرة كوسوفو)⁽⁴⁷⁾ الذي يورد تفاصيل متعلقة بأكثر من 13 000 شخص قُتلوا أو قُعدوا أو اختفوا في الفترة من عام 1998 إلى عام 2000 في كوسوفو، بما في ذلك اسم الضحية، وتاريخ ومكان ميلادها، ومكان إقامتها، وتاريخ ومكان الوفاة أو الاختفاء. ويهدف المؤلفان إلى خلق فهم مجتمعي مشترك للماضي وتعزيز المصالحة والتصدي للمعلومات المضللة و"سياسات الذاكرة العرقية القومية"⁽⁴⁸⁾. واستخدمت المنظمتان سجلاتها لمساعدة الضحايا على تقديم شكاوى قانونية إلى مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا. وحتى الآن، قُدمت المساعدة إلى أكثر من 1 000 ضحية في سياق إجراءات التعويض.

68- وتحتوي قاعدة بيانات ياد فاشيم المركزية لأسماء ضحايا المحرقة على قصص حياة 4,5 ملايين ضحية يهودية لهولوكوست، مما يساعد على إحياء ذكرى الضحايا وتسهيل لم شمل مئات أفراد العائلات الذين فرقتهم المحرقة⁽⁴⁹⁾.

69- وفي غواتيمالا وكندا، تُستخدم سجلات الضحايا لتحديد هوية المتوفين والمفقودين ولتنظيم احتفالات تقليدية لإحياء الذكرى دعماً لحق أسر الضحايا في المجاهرة بدينهم أو معتقداتهم. وتجمع مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا معلومات عن الضحايا والمفقودين في النزاع المسلح الذي بدأ في عام 1960،

(43) يشمل الحق في الجبر التعويض والترضية. وتقتضي الترضية، في جملة أمور، التحقق من الوقائع والكشف العلني عن الحقيقة؛ والمساعدة في استعادة الجثث وتحديد هويتها وإعادة دفنها، فضلاً عن إحياء ذكرى الضحايا وإجلالهم (Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, paras. 18 and 22).

(44) References to Kosovo shall be understood to be in the context of Security Council resolution 1244 (1999).

(45) David McKittrick and others, *Lost Lives – The Stories of the Men, Women and Children who Died as a Result of the Northern Ireland Trouble*, fourth edition (Edinburgh, Mainstream Publishing Company, 2007).

(46) A/HRC/45/45، الفقرة 62.

(47) Humanitarian Law Centre and the Humanitarian Law Centre Kosovo, *The Kosovo Memory Book 1998–2000: Let People Remember People* (2011).

(48) مساهمة منظمة Every Casualty Counts، الصفحة 4.

(49) Yad Vashem, "The Central Database of Shoah Victims' Names"

وتستخدم هذه السجلات لتحديد مكان الضحايا وتحديد هويتهم حتى يمكن إعادة رفاتهم إلى أسرهم وإعادة دفنها بطريقة كريمة ومناسبة ثقافياً بما يتماشى مع المعتقدات التقليدية. وفي كندا، يجمع المركز الوطني للحقيقة والمصالحة في جامعة مانيتوبا سجلات ضحايا أطفال الشعوب الأصلية الذين لقوا حتفهم في سياق التحاقهم بالمدارس الداخلية. ومكنت هذه السجلات المجتمعات المحلية المتضررة من إقامة احتفالات تقليدية لتكريم وتذكر كل طفل من هؤلاء الأطفال.

70- وفي الجمهورية العربية السورية والعراق، بدأ مشروع الحروب الجوية في تنفيذ مبادرة تهدف، في جملة أمور، إلى تسجيل ضحايا النزاع وإحياء ذكراهم. وبعد سنوات من التعاون مع المشروع أصدر الجيش الأمريكي في عام 2020 معلومات عن الموقع الدقيق لـ 340 حادثة، معظمها مرتبط بالضربات الجوية للتحالف الذي قاده الولايات المتحدة، أسفرت عن مقتل أكثر من 1 000 مدني في النزاع ضد داعش في العراق والجمهورية العربية السورية بين عامي 2014 و2020. وأنشأ المشروع خريطة رقمية نشرها عبر الإنترنت بشأن هذه الحوادث تسمح للعراقيين والسوريين بمعرفة مصير أحبائهم⁽⁵⁰⁾. ويشكل القرار الذي اتخذته جيش الولايات المتحدة معياراً للشفافية يمكن أن تحذو حذوه الجهات العسكرية الفاعلة الأخرى.

71- ويُستخدم تسجيل الضحايا أيضاً للاسترشاد به في تقديم التعويضات. وتستخدم الدول سجلات الضحايا وأدوات "تسجيل الضحايا"، بمساعدة المجتمع المدني والأمم المتحدة في كثير من الأحيان، لتحديد الضحايا وتيسير الحصول على التعويضات. ففي المكسيك، على سبيل المثال، ينص قانون⁽⁵¹⁾ على خطة جبر وطنية تلزم جميع الكيانات والسلطات الحكومية بتقديم العون أو المساعدة أو التعويض الشامل إلى ضحايا الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن العنف المرتبط بمكافحة الجريمة المنظمة. وبحلول نهاية عام 2022، سُجِّل في هذا الصدد أكثر من 50 000 شخصاً، بما في ذلك الضحايا المباشرون وغير المباشرين، على مستوى الولاية والمستوى الاتحادي.

72- وبالمثل، يتضمن سجل تحتفظ به السلفادور بيانات 6 270 ضحية معترف بها رسمياً في سياق النزاع الداخلي المسلح. وتنفذ الحكومة برنامجاً للتعويض صدر به تكليف من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لفائدة ضحايا مذابح الموزوتي، واستخدمت السلفادور سجلها جزئياً لدعم رد الاعتبار والترضية وضمانات عدم التكرار.

حاء - إدماج المنظور الجنساني في التحليل والاستجابة

73- تحتوي سجلات الضحايا على معلومات مصنفة تحدد الهوية الشخصية لأفراد بعينهم. ويمكن لهذه المعلومات عند استخدامها في التحليل الإحصائي أن تتيح تحديد الأنماط التمييزية وأن ترشد التدخلات المراعية للمنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، يسلط معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الضوء على التأثيرات الجنسانية لكل من الألغام الأرضية والذخائر العنقودية استناداً إلى جهود تسجيل الضحايا التي يبذلها مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية⁽⁵²⁾. وتبين البيانات المصنفة أن الرجال هم الأكثر عرضة للوفيات والإصابات الناجمة عن الذخائر العنقودية والألغام الأرضية، وأن النساء يتحملن العبء الأكبر من مسؤولية تقديم الرعاية والمسؤولية المالية بسبب المعايير الجنسانية السائدة. ويُستشهد بهذا التحليل في برامج مساعدة الضحايا، التي تشكل جزءاً من الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات⁽⁵³⁾.

(50) Airwars, "The credibles".

(51) General Law of Victims of 2013.

(52) United Nations Institute for Disarmament Research, "Gender and diversity in the Convention on Cluster Munitions (CCM)" (Geneva, 2022).

(53) المادة 5 من اتفاقية الذخائر العنقودية والمادة 6 (3) من اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

74- وفي عام 2015، وجهت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة نداء إلى جميع الدول لإنشاء "هيئة لرصد لحالات قتل الإناث"، أو مرصد يُعنى بذلك، لتتبع حالات القتل المرتبطة بالهوية الجنسية والعنف الموجه ضد النساء والفتيات، ودعم جهود الوقاية من خلال نشر أرقام عن الضحايا وعلاقتهم بالجناة⁽⁵⁴⁾. وتتولى كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تسجيل عدد الحالات على الصعيد العالمي⁽⁵⁵⁾، في حين تضطلع العديد من منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية بتجميع سجلات الحالات الفردية. وتُستخدم هذه المعلومات، في جملة أمور، لحمل الدول على الوفاء بالتزاماتها ببذل العناية الواجبة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

75- وفي المملكة المتحدة، تتولى هيئة Femicide Census (هيئة إحصاء حالات قتل الإناث) جمع البيانات في هذا الصدد منذ عام 2009، بما يشمل رصد العوامل الديموغرافية والاجتماعية والأساليب المستخدمة، ويتيح تحليل هذه البيانات تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها⁽⁵⁶⁾.

طاء - الوصول إلى الخدمات والاحتياجات الأساسية

76- كثيراً ما يتحقق التأثير الإيجابي لتسجيل الضحايا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تيسير حصول الضحايا على الخدمات. ففي أذربيجان، على سبيل المثال، يبسر "قانون الشهداء والأسر" استخراج شهادات الوفاة للأشخاص الذي لقوا حتفهم في ظروف النزاع. ويتيح إصدار شهادات للمفقودين والموتى المفترضين للعائلات الحصول على المعاشات التقاعدية والتعليم والرعاية الصحية والعمل والتدريب المهني والسكن والقروض التفضيلية الموجهة للبناء، من بين مزايا أخرى.

77- وفي أوكرانيا، أسهمت سجلات المفوضية المتعلقة بالضحايا المدنيين في إدخال تغييرات على "قانون قدام المحاربين وضمانات حمايتهم الاجتماعية" (بصيغته المعدلة في عام 2018). وجرى توسيع نطاق تغطية استحقاقات قدام المحاربين لتشمل فئات معينة من المدنيين الذين نتجت إعاقتهم عن أعمال عنيفة. وأتاحت سجلات الضحايا التي تحتفظ بها بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا فهماً لنطاق الخسائر في صفوف المدنيين، الأمر الذي وفر بدوره للهيئة التشريعية تقديراً أدق للآثار المترتبة في الميزانية على القانون المقترح آنذاك. وبالمثل، وحتى تاريخ استيلاء طالبان على السلطة في عام 2021، أتاحت المعلومات المتعلقة بالضحايا المدنيين المجمعة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دعم الوصول إلى برامج المساعدة التي تتيحها منظمات المجتمع المدني.

78- وفي كانون الثاني/يناير 2022، أنشأ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هايتي وشرطة الأمم المتحدة نظاماً مشتركاً لتسجيل الضحايا المدنيين من أجل توثيق أعمال القتل والإصابات الناجمة عن العنف العام، بما في ذلك عنف العصابات. واستُخدمت المعلومات، إلى جانب تلك المستخلصة من حوادث الحماية الأخرى، لإنشاء خارطة دينامية لنقاط العنف الساخنة. وساعدت الأداة في تحديد ارتفاع حوادث القتل والإصابات في بلدية سييتي سولاي في بورت أو برانس في عام 2022،

(54) عرفت المقررة الخاصة قتل الإناث، أو قتل المرأة على أساس الهوية الجنسية، بأنه "قتل المرأة بسبب جنسها و/أو هويتها الجنسية" (A/76/132، الفقرة 18).

(55) United Nations Office on Drugs and Crime and UN-Women, "Gender-related killings of women and girls (femicide/feminicide): global estimates of gender-related killings of women and girls in the private sphere in 2021 – improving data to improve responses" (2022).

(56) في عام 2018، أصدرت هيئة Femicide Census (هيئة إحصاء حالات قتل الإناث) تقريراً تحليلياً بشأن 1 425 امرأة قتلن على يد رجال في المملكة المتحدة بين عامي 2009 و2018، وتضمن التقرير توصيات مفصلة للعمل الحكومي (Femicide) (Census, UK femicides 2009–2018 (2020)).

فضلاً عن القيود المتعمدة التي تفرضها العصابات على وصول السكان إلى الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الطارئة والغذاء والماء. وأثار نشر هذه النتائج مناقشات مع السلطات وفيما بينها، مما دفع رئيس الوزراء إلى الالتزام بتقديم دعم إضافي للشرطة في ضمان التزاماتها بحماية السكان.

رابعاً - استنتاجات

- 79- سجلات الضحايا ليست مجرد أرقام. إنها تمثل بشراً مزقتهم النزاعات والعنف.
- 80- ويبيّن التقرير التأثيرات المتعددة التي يتيحها في مجال حقوق الإنسان تسجيل الضحايا، والتي يمكن أن تكون فورية وملموسة، كما هو الشأن في الإنذار المبكر، والاستجابة الإنسانية، والحماية من الأعمال العسكرية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وتشمل التأثيرات الأطول أجلاً تحسين الامتثال للمعايير الدولية، وزيادة المشاركة السياسية، فضلاً عن تعزيز المساءلة والتعويضات والوصول إلى الخدمات. وتسترشد التدخلات المراعية للمنظور الجنساني بسجلات الضحايا المصنفة حسب الهوية الجنسية. ويتيح تنفيذ تسجيل الضحايا على مدى فترة طويلة من الزمن اعتماد البيانات كميّار لقياس التغيير واستنتاج مؤشر على شدة ونطاق النزاعات وحالات العنف. وتمثل هذه العملية مدخلاً لتباحث الأمر مع الدول والجهات الفاعلة المسلحة بهدف تخفيف الضرر. ومن ثم يؤدي تسجيل الضحايا دوراً حاسماً في حماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها؛ وكذلك في الامتثال للقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء.
- 81- ويضطلع بدور الجهات الساهرة على تسجيل الضحايا مدافعون عن حقوق الإنسان يعملون في كثير من الأحيان في ظروف صعبة للغاية. ويتطلب عملهم الوصول إلى المعلومات واستثمار قدر كبير من الموارد للتحقق من كل ضحية على حدة في سياقات تتسم عادة بالتقلب. ولذلك، من المهم أن تحظى مبادرات تسجيل الضحايا، بما في ذلك مبادرات المجتمع المدني، بدعم سياسي ودعم بالموارد. ومن الأهمية بمكان إتاحة الوصول الميسر والأمن إلى مناطق الضحايا.
- 82- ويجب الشروع في تسجيل الضحايا فوراً بعد اندلاع العنف، بالاستناد إلى منهجية قوية وشفافة، والاستمرار في ذلك ما دام ثمة ضرورة تستدعي إنشاء سجل شامل للقتلى (والمصابين).
- 83- وقد اتضح أن نطاق الجهات الفاعلة والنهج المتبعة في تسجيل الضحايا يمثل أحد نقاط قوة عملية التسجيل، مما يضمن إدماج وجهات نظر ومصادر متعددة ومستقلة. وأظهرت التجربة أيضاً أن هذا التنوع يمكن أن يتسبب في تحديات تعترض تقاسم المعلومات وتحليلها بفعالية فيما بين الجهات الفاعلة وتنفيذ منهجيات قوية، مما قد يحد من التأثير المحتمل لهذا العمل. ولمعالجة هذا الأمر، ينبغي تعزيز التعاون الدولي على نحو يتيح تقاسم أفضل الممارسات ومواءمتها، فضلاً عن الاعتراف بتنوع السياقات والموارد والأهداف.
- 84- وتتوقف فعالية وتأثير عمليات تسجيل الضحايا في نهاية المطاف على التعاون مع الجهات الفاعلة المسلحة وغيرها من الجهات الفاعلة التي تتسبب في الضرر، وعلى مدى استعداد القيادة السياسية للمشاركة في هذا التحليل والتعلم منه.

خامساً - التوصيات

- 85- يوصي المفوض السامي الدول بما يلي:
- (أ) ضمان وجود أنظمة وسياسات تكفل تسجيل الضحايا والإبلاغ علناً عن جميع الضحايا الذين يُعتقد أنهم سقطوا نتيجة الأعمال العدائية أو العنف وظروفهما، بما في ذلك لأغراض جبر الضرر والمساءلة؛

- (ب) التماس البيانات المصنفة والتحليلات التي تتيحها الجهات الساهرة على تسجيل الضحايا والاستفادة منها إلى أقصى حد في توجيه القرارات والسياسات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان واحترامها وإعمالها، بما في ذلك لأغراض المساءلة وجبر الضرر ومنع الأذى والانتهاكات؛
- (ج) دعم وتسهيل عمل الكيانات المستقلة المعنية بتسجيل الضحايا، بما في ذلك من خلال ضمان الوصول الميداني والوصول إلى المعلومات؛
- (د) تعزيز الدعم السياسي واللوجستي والمالي لأعمال تسجيل الضحايا التي تضطلع بها جهات مستقلة، سواء على صعيد الأمم المتحدة أو المجتمع المدني أو الكيانات الوطنية؛
- (هـ) ضمان استخدام سجلات الضحايا لدعم تحديد هوية الأشخاص المفقودين.

86- ويوصي المفوض السامي بأن تتعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية وأن تضع الطرائق اللازمة للإبلاغ عن المؤشر 16-1-2 لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالوفيات المرتبطة بالنزاعات والإحصاءات الرسمية ذات الصلة، والاستفادة من معلومات السجلات الفردية وغيرها من البيانات والتحليلات المتعلقة بالتأثيرات ذات الصلة بحقوق الإنسان، بالتشاور مع المفوضية.

87- ويوصي المفوض السامي بأن تفي قوات الأمن الدولية والإقليمية وتلك التابعة للدول والجماعات المسلحة من غير الدول بما يلي:

- (أ) ضمان اعتماد أنظمة لتتبع معلومات الضحايا، واستخدام البيانات والتحليلات ذات الصلة لتخفيف من الضرر أثناء العمليات، ومراجعة الإجراءات، والمطالبة بمزيد من التحقيق عند الاقتضاء؛
- (ب) إنشاء القنوات اللازمة لإتاحة تعاون منتظم مع الجهات الساهرة على تسجيل الضحايا، على نحو يراعي اعتبارات السلامة والأمن، بما يكفل توضيح وقائع الحوادث التي تسفر عن أضرار أو انتهاكات مدنية.

88- ويوصي المفوض السامي بأن يشجع مجلس حقوق الإنسان آلياته على استخدام ما يتاح من بيانات وتحليلات متعلقة بتسجيل الضحايا من أجل المساهمة في تقييمات المجلس ومداولاته.

89- ويوصي المفوض السامي الجهات الساهرة على تسجيل الضحايا بما يلي:

- (أ) ضمان الشفافية من خلال نشر أساليبها وأهدافها ونتائجها، فضلاً عن استنتاجاتها المصنفة، في الحالات التي تسمح فيها بذلك الاعتبارات الأمنية وموافقة المعنيين؛
- (ب) تعزيز التعاون من أجل توحيد سجلات الضحايا لاستخدامها على نطاق أوسع، بما في ذلك عن طريق التماس موافقة الضحايا وأسرهم، عند الحاجة، بهدف زيادة التغطية وتقاسم المعلومات وتعزيز تأثيرها إلى أقصى حد في حقوق الإنسان؛
- (ج) التعاون من أجل مواصلة تطوير وتنفيذ التعريف والمبادئ والمعايير المتفق عليها دولياً في مجال تسجيل الضحايا بهدف مواءمة المنهجية وأفضل الممارسات، مع الاعتراف بتنوع السياقات والموارد⁽⁵⁷⁾.

(57) بناء على عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، *Guidance on Casualty Recording, and Every Casualty Counts, Standards for Casualty Recording* (London, 2020).